2020

أثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية

د. حسن عبد الله الدعجه
قسم الاعلام والدراسات الاستراتيجية
كلية الآداب
جامعة الحسين بن طلال

أ. منال محمود كريم حموري
باحثة في العلوم السياسية
مجلس الامة الأردني
عمان

د. بشير تركي كريشان
قسم الاعلام والدراسات الاستراتيجية
كلية الآداب
جامعة الحسين بن طلال

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية، من خلال دراسة منظمة التجارة العالمية وأهميتها وأهم أدوارها ومفهوم السيادة الوطنية وأهم نظرياتها، ومظاهر تقييد سيادة الدولة في إطار منظمة التجارة العالمية. واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي لتفسير وتحليل دورها ووظائفها وأثر ذلك على السيادة الوطنية الكويتية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمنظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية للدول الأعضاء ومنها دولة الكويت، كما بينت الدراسة تدخل المنظمة من حيث العوامل الداخلية والخارجية والمعنية بالتكييف والالتزام بشروط العضوية بالمنظمة، والتزامها بجميع شروطها وإن كانت على حساب القوانين الوطنية. ومن أهم آثارها السلبية على دولة الكويت المساس بالسيادة الوطنية من خلال التحكم في حصة دولة الكويت من مردودات الشركات المخصخصة لجهات خارجية، أو حجب هذه النسبة عن الدولة كلياً، بالإضافة إلى منع الكويت من التحفظ على كثير من الإجراءات والقوانين، واشتراط المنظمة على الدولة تطبيقها وإن لم تتفق مع المصلحة العامة للدولة.

الكلمات الدالة: منظمة التجارة العالمية، السيادة، الكويت.

Abstract

This study aimed to know the impact of the World Trade Organization on Kuwaiti national sovereignty، through studying the World Trade Organization، its importance، its most important roles، the concept of national sovereignty and its most important theories، and the aspects of restricting state sovereignty within the framework of the World Trade Organization. I used the descriptive and analytical method to interpret and analyze its role and functions and the impact of that on Kuwaiti national sovereignty. The study found an effect of the World Trade Organization on the national sovereignty of member states، including the State of Kuwait. And its commitment to all its conditions، even if at the expense of national laws. One of its most important negative effects on the State of Kuwait was the infringement of national sovereignty، by controlling the share of the State of Kuwait from the

returns of companies privatized to external parties، or withholding this percentage from the state entirely، in addition to preventing Kuwait from conserving many of the procedures and laws، and the organization's requirement to The state applies it even if it does not agree with the public interest of the state.

Key words: World Trade Organization، Sovereignty، Kuwait.

مقدمة

تسعى دول العالم إلى صيانة مكانتها وتعزيز دورها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولعل أهم ما تطمح إليه دول العالم على صعيد سياستها الداخلية تعزيز سيادتها الوطنية، ومن هذا المنطلق فإن السيادة الوطنية إنما تُشير إلى دستورية الدولة التي تتعلق بمنح الشعب سلطة مطلقة لأن يحكم نفسه بنفسهِ، وفقاً لمعايير التشريع في الدول الدستورية القائمة بدورها على الانتخابات التشريعية التي تفرز أعضاء البرلمانات الذين يمثلون الشعب وتطلعاتهم ومتطلباتهم الأساسية من جانب، ويشكلون الحكومات التي تسير بمقتضى إرادة الشعب في تلبية حاجاته المختلفة، وصيانة الدولة وحمايتها من أية مخاطر محتملة للسعي قدماً إلى تصدير الدولة إلى العالم بأنها دولة ذات قوة تشريعية وتنفيذية وقضائية لتنطلق بذلك محققة أهدافها الإستراتيجية التي تتعلق بكافة مستويات التنمية الشاملة على المستوى الداخلي للبلاد وهو ما ينعكس على رفعة شأنها على الصعيد الخارجي.

وعليه، فالسيادة الوطنية تُمثل قدسية الدولة نفسها وشأنها وصورتها ومسيرتها في صنع مستقبلها ومستقبل أفرادها، ومع ذلك، فإن هناك عدداً من العوامل التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة الوطنية، والتي تصدر إما عن تدخلات دولية أو متغيرات إقليمية أو سياسات لمنظمات عالمية، إلّا أن أهم هذه العوامل ما يتمثل بسياسات المنظمات العالمية ذلك أنها غير معلنة للجمهور في كثير من دول العالم، ومن أهم تلك المنظمات منظمة التجارة العالمية، التي تمتلك سياسات وإجراءات معينة، تؤثر بها سلباً أو إيجاباً على السيادة الوطنية واتجاهاتها وصناعة القرار السياسي فيها لما تمتلكه من أدوات تخولها أن تكون عنصراً مؤثراً في شكل السيادة الوطنية واتجاهاتها.

وتُعد منظمة التجارة العالمية منظمة متكاملة الأركان من حيث الحفاظ على التجارة الدولية وتنظيم أعمالها في مختلف مناطق العالم، الأمر الذي دعا دولاً عدة أن تنضم إلى هذه المنظمة، وأن

الدول العربية تُعد من نسيج المجتمع الدولي الذي انضم إلى هذه المنظمة، وفي هذا الشأن لا بد من الإشارة إلى أن هناك عدداً من الدول العربية التي تُمثل قوة اقتصادية لا يمكن إغفالها بأي حال من الأحوال، وتُعد أعضاءً فاعلة في التجارة العالمية وهي دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك ثروات وموارد طبيعية ومواقع إستراتيجية على خارطة التجارة العالمية، وتُعد دولة الكويت أحد هذه الدول البارزة في اقتصادها المتين شأنها دول الخليج العربي، كما أنها حالة هذه الدراسة التي سنسلط الضوء على دورها الرئيس في التجارة العالمية، ودور منظمة التجارة العالمية وأثرها في وجهة وشكل السيادة الوطنية لدولة الكويت.

1-مشكلة الدراسة وأسئلتها

تؤثر منظمة التجارة العالمية في دول العالم أجمع، فإما أن يكون تأثيرها إيجابياً كتيسير تجارة دولة ما، والحفاظ عليها، وتقديم كافة الخدمات التجارية الدولية لها وغير ذلك من خدمات قد يؤثر في دولة أو عدة دول على المستوى التجاري، ومن جانب آخر، قد تؤثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية لدولة ما بالانتقاص منها والتأثير السلبي عليها من خلال فرض شروط معينة على الدولة، أو التحكم بقراراتها واتجاهاتها الأمر الذي ينزع البساط من تحت أقدام صانع القرار السياسي، والشعب على حد سواء في سيادتهم على أرضهم ووطنهم.

في ضوء ما تقدم، نجد أن هناك لبساً في بيان طبيعة الأثر المستخلص من منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية لدولة الكويت، ولعل الأثر الأكثر وضوحاً لمنظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية إنما يتمثل في الانتقاص من هذه السيادة كحال الكثير من دول العالم، ولبيان مشكلة الدراسة بشكل أكثر دقة، فقد ترجمت على النحو التالي بصيغة تساؤل الدراسة الرئيسي التالي:

ما أثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية لدولة الكويت؟

وينبثق عن تساؤل الدراسة الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما منظمة التجارة العالمية وأهميتها وأهم أدوارها؟
- ما مفهوم السيادة الوطنية وأهم نظرياتها؟
- ما أهم مظاهر تقييد سيادة الدولة في إطار منظمة التجارة العالمية؟

2- أهداف الدراسة

في ظل العلاقة المعقدة بين منظمة التجارة العالمية والسيادة الوطنية الكويتية، فإن الدراسة هدفت إلى: **التعرف على منظمة التجارة العالمية وأثرها على السيادة الوطنية لدولة الكويت.**

وينبثق عن هذا الهدف كل من الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على منظمة التجارة العالمية وأهميتها وأهم أدوارها.
- الكشف عن مفهوم السيادة الوطنية وأهم نظرياتها.
- بيان أهم مظاهر تقييد سيادة الدولة في إطار منظمة التجارة العالمية.

3- أهمية الدراسة

تُنطوي أهمية الدراسة على كل مما يلي:

الأهمية البحثية العلمية: أما الأهمية العلمية فهي تتضمن الجهد العلمي المبذول والذي يترجم على شكل خلق محتوى علمي متكامل الأركان يُفضي إلى تسليط الضوء على أهم المعلومات الحقيقية وتضمين أهمها وما يتسق مع موضوع الدراسة في البحث الحالي، بالإضافة إلى خلق محتوى معرفي شأنه تحقيق أهداف الدراسة وحجب القصور المعرفي إزاء الأثر الناجم عن منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية.

الأهمية البحثية العملية: لا شك أن الجهد العملي في الحصول على المعلومات الحقيقية من خلال استخدام المنهج البحثي الملائم لهذه الدراسة، وتطويرها بشكل مادة علمية واضحة وصريحة تُؤدي إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها والوصول إلى نتائجها النهائية التي تبين لنا الأثر الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية لدولة الكويت، ومن شأن كل هذا تقديم النصح لصناع القرار في دولة الكويت والدول العربية عموماً فيما يتصل بالتعامل منظمة التجارة العالمية بما يكفل الإفادة من مزاياها وتجنب السلبيات التي يمكن أن تنعكس على الدولة جراء انضمامها إلى المنظمة.

4- مصطلحات الدراسة

تنطوي هذه الدراسة على مصطلحين رئيسيين، وهما:

منظمة التجارة العالمية: هي: "إحدى المنظمات الدولية العالمية التي أُسند إليها مهمة أساسية عند إنشائها، وهي ضمان انسياب التجارة بين بلدان العالم بأكبر قدر من السلاسة وضمان حرية التجارة، وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي تختص بالقوانين التجارية الدولية، وتضمن مائة وستين دولة تتمتع بالعضوية الكاملة بالإضافة إلى أربع وعشرين دولة بصفة مراقب"(العجايب،2016).

وتأخذ الدراسة المحاور التالية في تعريف منظمة التجارة العالمية إجرائياً:

- منظمة تُعنى بتسهيل الأعمال والمعاملات التجارية العالمية للدول الأعضاء.
- حماية التجارة العالمية من أية أخطار محدقة بها كالقرصنة أو استخدام أساليب غير أخلاقية تضر بتجارة بعض الدول.
- منظمة لفض النزاعات التجارية الدولية.
- منظمة ذات سيادة تفرض سياستها في كثير من دول العالم.

السيادة الوطنية: هي "عدم خضوع الدولة لأية قوة أخرى سوى قوة القانون الدولي الذي تلتزم بقواعده بإرادتها الحرة، وأن الالتزام بهذه القواعد لا يعني انتهاء السيادة ولا تراجعها بقدر ما يعني الاستجابة لمقتضيات التطور والتجاوب مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي"(حمدي، 2002، ص 176).

وتأخذ الدراسة المحاور التالية في تعريف السيادة الوطنية إجرائياً:

- سيادة الدولة فوق أي سيادة على أراضيها ووفق تسييرها شؤونها ومؤسساتها الداخلية وفق قانونها الوطني.
- حكم النظام السياسي للدولة وأفرادها وفق متطلبات الأفراد الرئيسية وتطلعاتهم نحو أعلى درجات الرقي والتميز.
- جهود الدولة الرامية إلى دخولها حيز التنافس الدولي في تحقيق الذات وإثبات الكيان المستقل للدولة على الصعيد الداخلي ودورها المحوري على الصعيد الخارجي.

4- منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال وصف شامل وكلي لكافة مفاهيم الدراسة وتسليط الضوء على أهم الأدوار المحورية لمنظمة التجارة العالمية بشكل دقيق من شأنه توضيح مواطن الترابط والعلاقة وتفسير شروط وممارسات منظمة التجارة العالمية، وتحليل دورها تحليلاً واضحاً ليبان مدى تأثير هذه المنظمة على السيادة الوطنية، الذي يتيح مساحة بحثية يمكن من خلالها وضع المعلومات الحقيقية في نصابها الصحيح من خلال مؤشرات عدة تتمثل في شواهد علمية ومعرفية من خلال مصادر الدراسة ومراجعها.

5- النظرية المستخدمة:

نظرية **صنع القرار**: يعد ريتشارد سنايدر وآخرون (Snyder،Bruck ،، Sapin ،، Hudson، Chollet، Goldgeier& ، J . (2002) أول عالم سياسة في مجال تحليل صنع القرار مع أنه لم طبق هذا الإطار أساسا في دراسة السياسة الخارجية، لكنه لم يستبعد إمكانية استخدامه في دراسة النظم السياسية، ويعتبر ماكريدس (1996) من أوائل علماء السياسة المقارنة الذين أدخلوا مفهوم القرار في أطرهم التحليلية. هذا ويشير صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، وتختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة (Brown،Macridis، 1996). وكما هو معلوم أنّ نظرية صنع القرار تُعنى بدراسة عدد كبير من المتغيرات البيئة الداخلية الإقليمية والدولية المتعلقة بالموقف، ثم تقوم بتحديد العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم أخذ القرارات التي تتناسب والمصلحة القومية للوحدات السياسية.

6- الدراسات السابقة:

نعرض فيما يلي أهم الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث:

- **دراسة حكيمة (2017) بعنوان، أثر المنظمة العالمية للتجارة على السيادة**، والتي تناولت مبدأ السيادة الوطنية للدول وعلاقته بمنظمة التجارة العالمية وتقييد هذه المنظمة للسيادة الوطنية، وذلك من خلال الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج

الاستنباطي الاستنتاجي، وأخيراً برز عدد من نتائج الدراسة والتي تمثلت في أن منظمة التجارة العالمية أُنشئت بحجة الحفاظ على السيادة الوطنية للدول الأعضاء إلّا أن ما تملكه من صلاحيات وسياسات، وشروط وضغوطات على الدول الأعضاء، أصبحت هذه المنظمة التهديد الأكبر لسيادة الدول وذلك من خلال ما تفرضه من سياسات وشروط وقوانين على الدول الأعضاء وتتدخل في سياستها التجارية بشكل صريح يؤدي إلى إحداث قصور في سياستها وسيادتها الوطنية.

- **دراسة الرشيدي (2011) بعنوان: آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية**، تناولت هذه الدراسة آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، مع تسليط الضوء على أهم المفاهيم الرئيسية كالمنظمة ذاتها، والكيفية التي تعمل من خلالها، وإنفاذ قوانينها عامةً وفي دولة الكويت خاصةً، وتبعاً لمقتضيات البحث العلمي اتبع الباحث المنهج النوعي للأحكام الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، والمنهج الوصفي التحليلي كذلك، وقد برز عدد من نتائج الدراسة تمثل أهمها في أن منظمة التجارة العالمية تشترط عدم وضع الدولة قوانين لحماية الملكية الفكرية الخاصة بها وبأفرادها، كما أن المشرع الكويتي في وقت انضمام الكويت لمنظمة التجارة العالمية لم يضع أية قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة به التزاماً بمتطلبات الانضمام إلى هذه المنظمة التي اشترطت بشكل واضح تدخلها في سيادة الكويت الوطنية فيما يتعلق بملكيتها الفكرية لما تنتجه من أفكار تجارية أو صناعات وسلع مختلفة.
- **دراسة العايد (2009) بعنوان: انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**. هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية بالبحث والتحليل والعرض دور العوامل البيئية الداخلية والخارجية، وعلاقة الأردن بأدوات العولمة. وقد اقتصرت الدراسة على معالجة علاقة الأردن بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وانعكاسات هذه المؤسسات على مظاهر العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة عدة مناهج أبرزها منهج تحليل النظم. وتوصلت الدراسة إلى أن العولمة والسيادة ضدان لا يجتمعان وأن تضارب المصالح بينهما تضارب أفقي وعمودي، بمعنى أن العولمة

تفرض على الدولة أموراً تخضع لها تحت الحاجة الملحة للخروج من أزمة محددة، فهي تضطر لذلك، وهذا يشكل التضارب العمودي، أما التضارب الأفقي، فهو مشاركة أدوات وآليات العولمة بعض الصلاحيات والشئون الداخلية للدولة.

- **دراسة باكير (2007). أثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة في الوطن العربي.** وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر منظمة التجارة العالمية كمؤسسة عالمية وإحدى إفرازات العولمة الاقتصادية، على السيادة الداخلية والخارجية على الدول العربية الأعضاء، وإلى أي مدى أثرت فيها من ناحية أدوارها ووظائفها، وما الالتزامات المترتبة على الدول محلياً ودولياً نتيجة الانضمام. وقد تناولت الدراسة مفهوم السيادة المعاصر والتركيز على الجوانب المتعلقة بمؤشرات المنظمة وربط تلك المؤشرات بمظاهر السيادة الداخلية والخارجية للدولة في الوطن العربي للفترة الزمنية (1995–2005). وقد تم اتباع المنهج المؤسسي للوقوف على الجانب المؤسسي للمنظمة وإبراز الطابع الإلزامي لها، كما وتم استخدام منهج النظم في دراسة أثر البيئة الخارجية على الدولة وما يترتب عليه من مخرجات. وتوصلت الدراسة إلى ان المنظمة لها تأثيرا مباشرا على سيادة الدولة الداخلية والخارجية، وهي ليست المسؤول الوحيد عن الدولة في الوظائف والادوار، وانما تأثيرها ينحصر في جوانب محددة تتعلق بسيادة الدولة الداخلية والخارجية.
- **دراسة Bacik (2007) بعنوان: السيادة الهجينة في الشرق الأوسط العربي: حالات الكويت والأردن والعراق.** تقدم هذه الدراسة تحليلاً جديدًا للدولة العربية باستخدام إطار نظري جديد: السيادة الهجينة. وتستخدم السيادة الهجينة كأداة تحليلية لشرح بقاء الأنماط التقليدية وأشكال السلطة في الدولة الرسمية الحديثة. وتحلل الدراسة العديد من المجالات والقضايا لتقدم الدليل من خلال موضوعات مثل: المواطنة، قضية الأقليات، الإدارة الانتخابية، فشل الحكم المركزي، القبلية، وعدم وجود آلية بيروقراطية غير شخصية. وتخلص إلى أنه بناءً على المشاكل على مستوى الدولة يمكن القول بأن الدول العربية أنها ذات سيادة مختلطة.
- **دراسة Afilalo&Foster (2002) بعنوان الفقه المناهضة للتمييز منظمة التجارة العالمية: التجارة الحرة، السيادة الوطنية، والصحة البيئية في الميزان، والموقع الجغرافي.** توضح هذه المقالة كيف أن هذا الإطار القضائي، والحالات التي يتألف منها، وعند تطبيق

قاعدة مكافحة الجات التي تحكم مناهضة التمييز، فإن الفقه القضائي لمنظمة التجارة العالمية يحقق التوازن بين "التجارة الحرة" وسعي أعضائها السياديين نحو المصالح غير التجارية، والتي تقيد طبيعتها بالضرورة قدرة منظمة التجارة العالمية على تقويض الخيارات السياسية السيادية للأطراف المتعاقدة، خاصة عندما تنطوي هذه الخيارات السياسية على المصلحة العامة فيما يتعلق بقيم مثل حماية البيئة والصحة العامة. وأن السوابق القضائية المناهضة التمييز لمنظمة التجارة العالمية ستعزز المصالح التجارية التي تكمن وراء اتفاقية الجات حتى النقطة التي لم تعد فيها منظمة التجارة العالمية قادرة على تحرير التجارة دون التعدي غير القانوني على الحقوق السيادية.

- **دراسة Hainsworth (1995) بعنوان: السيادة والتكامل الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية.** هدفت إلى دراسة التغيير في التكامل الاقتصادي ودور الدولة ومفهوم السيادة في القانون الدولي. واعتبرت أن تكثيف الترابط الاقتصادي جعل السيادة لا معنى لها تقريباً لدولة منعزلة. ومع ذلك، فإن نقل وتجميع السيادة في المؤسسة القانونية مصممة بشكل مشترك ومقبولة للأطراف وباحترام مصالح الدولة وتمثيلها على المستوى الدولي. وبعد معالجة نموذج الاتحاد الأوروبي لإدارة التكامل الاقتصادي المتقدم، توصلت الدراسة إلى ان السمات القانونية والمؤسسية لمنظمة التجارة العالمية الجديدة تمثل خطوة نحو نظام تجاري دولي أكثر قانونية، مما يستلزم نقل السيادة من الدولة إلى المستوى الدولي.
- **دراسة Cavros (2002) بعنوان التكلفة الخفية للتجارة الحرة: تأثير التزامات منظمة التجارة العالمية على الولايات المتحدة وعلى سيادة القانون البيئي للولايات المتحدة.** تدرس هذه المقالة تفسير قواعد منظمة التجارة العالمية المعمول بها لأنها تنطبق على قوانين الولايات المتحدة البيئية على أنها تمييزية والحواجز التي تعوق التجارة الحرة وتأثير قرارات منظمة التجارة العالمية على سيادة القوانين البيئية للولايات المتحدة، ودور منظمة التجارة العالمية في عملية حل النزاعات؛ النزاع التجاري الذي حصل أن اشتكت الهند وباكستان وماليزيا وتايلاند قانونياً وبيئيًا على الولايات المتحدة بهدف حماية السلاحف البحرية من الولايات المتحدة وأنشطة صيد الروبيان الدولية؛ ومن منظور بيئي، أضرت منظمة التجارة العالمية بسيادة الولايات المتحدة وحماية البيئة العالمية من خلال إضعاف قانون الولايات

المتحدة الذي يهدف إلى حماية مورد عالمي. لقد قامت منظمة التجارة العالمية بتطبيق قانون الولايات المتحدة الذي يفرض تقنية أعلى بكثير من طرق حماية السلاحف الأخرى .وتستند قرارات التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، كما يتضح من نزاعات الجمبري والسلاحف، إلى الحفاظ على السيادة البيئية للأعضاء مع وعي بيئي أقل، وفي هذه الحال، ستخرج الولايات المتحدة دائمًا خاسرة. كما توصلت الدراسة إلى أن التزامات منظمة التجارة العالمية أجبرت الولايات المتحدة على التنازل المتزايد والدائم لسيادة القانون البيئي الدولي وحملت الولايات المتحدة على استيعاب التزامات منظمة التجارة العالمية التي تفرض حرية الوصول إلى السوق الأمريكي.

7- الإطار النظري للدراسة

يشمل الإطار النظري للدراسة بياناً شاملاً للدور المركزي والمحوري لمنظمة التجارة العالمية بعد التعرف عليها ومفهومها في التأثير على السيادة الوطنية لدولة الكويت، بعدما يتم تسليط الضوء على ماهية تلك السيادة وأهميتها وأهم مؤشراتها المحورية، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولا: منظمة التجارة العالمية (دراسة المفهوم والأدوار)

تأسست منظمة التجارة العالميةWorld Trade Organization (WTO) في عام 1995 خلفاً لعديد من المنظمات العالمية التي عُنيت بتسيير التجارة الدولية والحفاظ عليها، وخصوصاً الجات، لتصبح منظمة التجارة العالمية المنظمة. وعلى الرغم من صغرها إذا ما قورنت بالمنظمات الأقدم إلا أنها تعد المنظمة الدولية والحكومية العالمية، الأكثر تأثيراً وسيطرة وانتشاراً في كافة دول العالم، وتضم في عضويتها أكثر من 200 دولة حول العالم، وقد تربعت هذه المنظمة على عرش التجارة العالمية بكافة المقاييس لما لها من أهمية وسرعة انتشار وسلطات واسعة النطاق في الحفاظ على التجارة لدول العالم الأعضاء جميعاً، والتأثير بهذه الدول وبسياساتها المختلفة، أضف إلى ذلك قدرة هذه المنظمة على فض النزاعات وتسويتها بين الدول المتنازعة في المسائل التجارية المختلفة، حيث أصبحت المنظمة الحل لكثير من دول العالم في دعم تجارتها والحفاظ عليها، والاحتكام إليها لحل أي من الخلافات التي قد تظهر بين الدول الأعضاء أو في تجارة دولية ما(منظمة الأمم المتحدة، 2003،ص7).

وقد عُرفت منظمة التجارة العالمية على أنها: "منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم" (خطاطبة، 2011).

وعُرفت أيضاً بأنها: "الإطار المؤسسي لتسيير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والأدوات القانونية المقترنة بها"(الرشيدي، 2011).

إذن منظمة التجارة العالمية تُمثل الضامن الأساسي لانسياب التجارة العالمية، والحفاظ عليها والسعي إلى وضعها في أفضل صورها لإظهار اقتصادات قوية في العالم، تُعنى بوجود حركة تجارية ذات نطاق واسع، تجعل من العالم بأسره كقرية صغيرة في ظل التبادل التجاري السريع طبقاً لما شهده العالم من تطورات واسعة أحدثت تغييراً على نمط التجارة العالمية وسهولة إجراءاتها، وجميع تلك الإجراءات والمعاملات التجارية العالمية تسير بمقتضى قانون منظمة التجارة العالمية.

وأما فيما يتعلق بمهام وأدوار منظمة التجارة العالمية، فقد بُيِّنَت هذه الأدوار على النحو التالي:

1- إجراء كافة التسهيلات وإدارة الأعمال المتعلقة بالتجارة العالمية للدول الأعضاء، ووفق الاتفاقيات التجارية العالمية بين دولتين أو أكثر، والتي تعمل جميعها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

2- تسوية كافة أشكال المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حيال أعمال تجارية مختلفة، وكذلك فض النزاعات ضمن إطار التحكيم الدولي حول النزاعات التجارية بين تلك الدول، وحول مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية لدولة أو عدة دول تشترك في تجارة معينة، وذلك وفق القواعد والإجراءات الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

3- تعمل منظمة التجارة العالمية على توفير محافل عدة للتفاوض بين الدول الأعضاء بشأن علاقاتها التجارية فيما بينها، وفي المسائل التي تتناولها الاتفاقيات التجارية الدولية ضمن إطار ملحقات منظمة التجارة العالمية، كما تعمل أيضاً المنظمة على توفير محافل للدول الأعضاء يتم من خلالها خلق أنواع جديدة من التجارة والتعامل التجاري من استيراد وتصدير واستثمار بين الدول فيما بينها.

4- تعمل منظمة التجارة العالمية على مراقبة ومتابعة كافة السياسات التجارية التي تُناط بالدول الأعضاء ويتوقع منها تنفيذها بشكل سليم على الصعيد الداخلي كالاستثمارات، وعلى علاقات الدول التجارية فيما بينها.

5- تعمل منظمة التجارة العالمية على إجراء تعاون بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات المالية والتجارية العالمية وكافة المؤسسات التابعة لها، وذلك بغية خلق أكبر قدر ممكن من البيئة التنافسية في مختلف الأنشطة والمجالات بين الدول الأعضاء وبلورة الاقتصاد العالمي في أفضل حالاته وصوره ضمن إطار إدارة شؤون الاقتصاد العالمي الموكلة لمنظمة التجارة العالمية(حشاد،2001).

6- كذلك فإن نظام منظمة التجارة العالمية له العديد من المهام، بما في ذلك: التوسع لتغطية الخدمات والاقتصاد الرقمي في الاقتصاد القائم على المعرفة.

7- التمييز بين الاستثمار الخاص واستثمار الدولة؛ ظهور المنافسة المستقبلية. ويقر نظام أولوية التبعات المعرفية في التنمية الاقتصادية، (Ciuriak،2019).

ثانيا: السيادة الوطنية (مفهومها ونظرياتها)

تمثل كلمة الأمة والسيادة التي يتم ذكرها معًا بشكل عام أكبر معنى مشترك للمكان الذي يتم تحديده من خلال حرية الاختيار. وقد يكون من الصعب تفسير الحرية في سياق الأمم أولاً وقبل كل شيء لأن الأمة تحتوي على تحديد المفهوم الأكثر تاريخية لإنشاء الحدود السياسية وبها تتكون السيادة ضمن هذه الحدود السياسية للدولة (Biswas،2020).

يحظى مفهوم السيادة بأهمية واسعة النطاق على المستوى العالمي أجمع، ذلك بأن السيادة ترتبط بالدولة وكيانها ارتباطاً وثيقاً، وأن مفهوم السيادة ارتبط بالدولة منذ نشأة وتكوين الدول عامةً، حيث إن السيادة تُمثل المكون الأساس للدولة والميزة التي تظهر بها على المستوى الدولي، الأمر الذي مدَّ السيادة بأهمية عظمى لارتباطها الوثيق بالدولة ومكانتها (تونسي، 2000).

وقد عُرفت السيادة على أنها: "الحرية والاستقلال والسلطة العليا، وهي سلطة عليا داخل الدولة، وهي صفة لصيقة بشخص الحاكم وسياسته" (جمعة،1998، ص54).

وهي "السلطة المطلقة غير المراقبة والتي لا تقاوم"، وهي أيضاً: "السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا غير مقيدة بالقانون"(غضبان،2005).

وعرفت السيادة أيضاً بأنها: "قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل، وهي الإرادة المطلقة للدول، ولكن بشكل يتناسب مع مضمون العلاقات الدولية"(حمدي، 2002).

وأما عن أهم نظريات السيادة الوطنية فهي على النحو التالي:

نظرية السيادة المطلقة: ظهر مفهوم السيادة المطلقة في إنجلترا خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر، في وقت كان هناك اتجاهات شعبية لتحويل البلاد من النظام الملكي إلى الجمهوري، حيث تم منح الملك قوة دستورية تضمنت حصوله على السيادة الكاملة على الدولة والشعب على حد سواء لإزاحة أي طرف ينوي تغيير نظام الحكم في الدولة، وأيضاً فالسيادة المطلقة تُعطي الحق لرأس النظام في الدولة كافة الصلاحيات، وأن يكون طرفاً في كافة المسائل والمشاورات وأن إغفال أية معلومة عنه قد تُعد خيانة للوطن، ومن جانب آخر فإن السيادة المطلقة تفرض على أفراد الشعب التزامهم تجاه القائد والوطن في أي أمر من الأوامر التي تتمخض عن السلطة الحاكمة للدولة (أوصديق، 2003).

نظرية السيادة المقيدة: ظهرت هذه النظرية تباعاً للتطور الدولي، وظهور التطورات الاجتماعية بين الدول والتي أكدت على ضرورة العلاقات الدولية والحاجة إليها بالنسبة للشعوب والدول على حد سواء، ذلك أن وجود الأفراد في مجتمع أو دولة معينة يؤدي ذلك إلى تقييد حرية الفرد وكذلك الدولة في أي دولة أخرى أو علاقات دولية مع هذه الدولة، ذلك بأن وجود دولة ما ضمن إطار علاقات أو تنظيم دولي معين، يؤدي إلى الحد من سيادتها ووضع بعض القيود عليها سواءً على الصعيد الخارجي في العلاقات الدولية، أو الصعيد الداخلي سواءً على أفراد المجتمع أو أفراد من مجتمعات ودول أخرى وخير مثال على ذلك، أن لا سيادة للدولة وهي محدودة على السفارات والسفراء(أبو الوفاء، 2004).

كما ويصنف العايد (2009، ص59-68) نظريات السيادة على النحو التالي:

1- النظرية التقليدية للسيادة الدولة:

وعرفها جان بودان على أنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين وتقوم السيادة على شكلين: شكل داخلي وشكل خارجي

2- النظرية الحديثة لمفهوم سيادة الدولة:

ويعمل بها على أساس مبدأين هما:

أ- مبدأ سيادة الامة:

وهو أن السيادة في الدولة ليست للمواطنين فرادى، وإنما هي للأمة بأكملها ككائن متميز عن الأفراد.

ب- مبدأ سيادة الشعب:

يتمشى هذا المبدأ مع النظم الديمقراطية المباشرة إذ يكون للشعب حق ممارسة السلطة بنفسه ولكل فرد من أفراد الشعب جزء من السيادة

3- النظرية المعاصرة لمفهوم السيادة؛ السيادة المرنة:

وتبحث هذه النظرية في سيادة الدول في العصر الحديث ويرى العايد أن سيادة الدولة في مجال العلاقات الدولية أصبحت مرنة او معدومة أحياناً إذ إنه في عالم اليوم وفي مجالي السياسة والاقتصاد فإنه من الصعب إبقاء السيادة بعيدة عن دوامة الولايات المتحدة ومنظمات العولمة وقد يحدث التقهقر في السيادة الوطنية وتآكلها نتيجة لممارسة متخذي القرارات أصحاب السلطة وسوف يستمر هذا التراجع بزيادة إجراءات العولمة.

ثالثا: أثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية

تلعب منظمة التجارة العالمية كثيراً من الأدوار المحورية في حياة الأمم والشعوب، ولعل أهم تلك الأدوار كما أوردنا سابقاً الحفاظ على التجارة الدولية وانسيابيتها في العالم أجمع، وفض النزاعات التجارية بين الدول والشركات العابرة للقارات(Charnovitz،2004)، والسعي إلى تنشيط التجارة العالمية وتطويرها وتنميتها، وهو ما ينعكس بالأثر الإيجابي على الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ومن جانب آخر فإن لهذه المنظمة آثاراً سلبية على تلك الدول وإن أهم تلك الآثار هو التأثير السلبي بالقصور والمحدودية على السيادة الوطنية لعينات من الدول الأعضاء، وترى الدول تضاربًا بين قرارات منظمة التجارة العالمية والسيادة الوطنية (Chow،2019). وهذا النموذج الدراسي لدولة الكويت يدلل على ذلك.

تُعد دولة الكويت من الدول ذات الاقتصاد المتين على المستوى العربي تحديداً، فهي دولة نفطية ذات مقدرات كُبرى على مستوى الموارد الطبيعية النفطية التي تجعل منها دولة مصدرة للنفط

وذات قدرة في الاشتراك بالتجارة العالمية، كما رحبت الكويت بوجود منظمة التجارة العالمية لما لها من مزايا مختلفة لمصلحة التجارة العالمية والدول الأعضاء، وكان انضمام دولة الكويت إلى منظمة التجارة العالمية منذ النشأة الأولى لهذه المنظمة في 1 يناير سنة 1995، وتُعد الكويت خامس أكبر دولة في العالم أجمع من حيث امتلاكها أكبر مخزون نفطي إذ يبلغ مجمل الناتج المحلي من تجارة النفط 165.8 مليار دولار، بما يعني نحو 42100 دولار للفرد الكويتي، ناهيك عن كون الكويت من الدول التي تمتلك مساحة مناسبة على بحر العرب التي تسير تجارتها البحرية، ومن الجانب الآخر فإن لها حدوداً برية مع المملكة العربية السعودية والعراق لما يسير تجارتها البرية، فهي بذلك من الدول ذات التأثير العالمي في التجارة العالمية كدولة مصدرة للطاقة ذات شأن تجاري في أعلى مستويات التجارة في مجال الطاقة(عبدالناصر، 2010).

وتعمل منظمة التجارة العالمية على ربط الدول باتفاقيات تؤدي جلها إلى تنازلات عن السيادة بسبب تشجيع الاستثمار، ويلتزم الموقعون عادةً بحل النزاعات بين المستثمرين والدول في منتدى مقره في واشنطن العاصمة، بدلاً من المحاكم الوطنية. وهذا بحد ذاته يمثل تعدياً على السيادة الوطنية، ولقد تم التوقيع على عشرات من هذه المعاهدات الاستثمارية الثنائية سنويًا. وبحلول أواخر التسعينيات، كانت معظم الدول النامية قد وقعت عليها بالفعل مع شركائها الاستثماريين الرئيسيين، لذلك انخفض الرقم بشكل حاد. ويوجد الآن أكثر من 3000 اتفاقية موقعة (Baldwin،2016).

كما أن التهرب الضريبي من قبل الأفراد الأثرياء والشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في الدول النامية، وخاصة الشركات الكبرى والتي مقرها الدول المتنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المتنقل كما تؤثر على جدول أعمال السياسية الداخلية فهي في نفس الوقت قد تؤثر على السيادة المالية للدول النامية (Van Apeldoorn،2018).

ودولة الكويت ليست استثناء عن هذه القاعدة، وعلى الرغم مما تقدمه منظمة التجارة العالمية من تيسير تجارة دولة الكويت وإعطائها حرية التنقل عالمياً بأمان، إلّا أن قوانين وسياسات منظمة التجارة العالمية تؤثر بشكل كبير في إحداث قصور في نفوذ السيادة الوطنية الكويتية، وفيما يلي أهم المنعطفات على سبيل الذكر لا الحصر التي أثرت بها منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية:

1- تحديد حصة الدولة من الشركات التي تم خصخصتها، والتحكم في منحها للدولة في أوقات محددة أو منعها من ذلك، وبشكل أكثر وضوحاً، فقد منحت منظمة التجارة العالمية لدولة الكويت 20% حصة الدولة من أرباح الشركات الكويتية المخصخصة، وهو يُعد تدخلاً في الدولة ومصالحها الحيوية في البلاد، إلّا أن عام 2012 صدر عن منظمة التجارة العالمية منع هذه النسبة عن دولة الكويت إلى إشعار آخر، مع وجود مطالبات كويتية لهذه المنظمة بإعادة هذه النسبة، وهو ما يشير إلى أن قوانين منظمة التجارة العالمية سلبت الكويت سيادتها على أرضها وعلى مقدراتها بشكل واضح وصريح(صحيفة الرأي الكويتية،2012).

2- الاتفاقيات التي منعت الكويت من التحفظ على معلوماتها التجارية الخاصة: جرت كثير من الاجتماعات والاتفاقيات التي في كل مرة كان يتمخض عنها عدة أحكام وقوانين وقرارات، لعل أبرزها اتفاقية تربس (TRIPS Agreement) التي أفضت إلى إلزام الدول الأعضاء بتنفيذ كل ما جاءت به الاتفاقية من ضرورة الإفصاح الكلي للمعلومات التجارية للدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية وهو ما ينتقص من السيادة الوطنية للمعلومات الوطنية (Rights, 2002).

3- القوانين التي تحتم ضرورة تنفيذ الدول الأعضاء لكافة قرارات منظمة التجارة العالمية، ولو أمعنا النظر لوجدنا أن أهم مادة في اتفاقية تربس (TRIPS Agreement) هي المادة (72) التي قضت بضرورة عدم الجواز لأي دولة بما في ذلك دولة الكويت التحفظ على أي من الأحكام التي أتت بها الاتفاقية أو أي حكم من أحكامها أو أية قرارات أو قوانين أو أي إجراء وإلّا أن تنفذه الدولة، بمعنى أن السيادة في تنفيذ القرارات التجارية أصبحت تُناط بمنظمة التجارة العالمية وجردت النظام السياسي الكويتي من هذه السيادة (مصطفى، 1998).

4- وضعت منظمة التجارة العالمية معايير متدنية للحماية أهمها حماية الملكية الفكرية، وبما لا يتعارض مع اتجاهات هذه المنظمة وسياستها ومصالحها، بحيث تفقد دولة الكويت سيادتها على أراضيها في الاحتفاظ بحق الملكية الفكرية، لصالح منظمة التجارة العالمية (الرشيدي، 2011).

5- تدخل منظمة التجارة العالمية في مجال الرسوم الجمركية للكويت كبقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تفرض منظمة التجارة قوانينها لغايات تخفيض التعرفة والرسوم الجمركية على عدد من المنتجات والسلع أو رفعها في بعض الأحيان، وهو ما يتنافى مع وجود أي سيادة وطنية للدولة الكويتية في مؤسساتها الحيوية في البلاد (الأمانة العامة، 2017).

6- تطبق منظمة التجارة العالمية قوانينها التجارية وشروطها على الدولة والتي تتعلق بكثير من المجالات أهمها قوانين الشركات متعددة الجنسيات وحركتها ونشاطها في الدولة، أضف إلى ذلك ما تفرضه المنظمة من شروط على الدولة لتسيير أعمال التجارة العالمية والاستثمار فيها بعيداً عن القانون الوطني للدولة، وهو ما ينتقص من سيادتها على أرضها وتطبيق قانونها العام على الشركات القائمة على أراضيها (مليكة، 2014).

خاتمة الدراسة

انطلقت الدراسة الراهنة من ضرورة إيجاد حل لمشكلتها وتحقيق أهدافها التي تمحورت حول بيان أثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية لدولة الكويت، وقد سعت الدراسة إلى ذلك مستندة إلى المنهج الوصفي والتحليلي، وتطبيق نظرية صنع القرار، ولعدم وجود دراسات واضحة وكافية على تأثير منظمة التجارة العالمية على دولة الكويت تحديداً. وقد اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في وجود أثر لمنظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية للدول الأعضاء، كما بينت الدراسة ان تطبيق نظرية صنع القرار جاءت منسجمة مع تطبيق هذه الدراسة من حيث العوامل الداخلية والخارجية والمعنية بتكييف والالتزام بشروط العضوية بالمنظمة، والتزامها بجميع شروطها وان كانت على حساب القوانين الوطنية.

وفي ضوء ما تقدم فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن منظمة التجارة العالمية تُعد منظمة ذات تأثيرات مختلفة على الدول الأعضاء، إذ تؤثر إيجاباً على تلك الدول في تسيير تجارتها وحماية التجارة الدولية والحفاظ على انسيابها في العالم أجمع، وفض النزاعات التجارية بين تلك الدول وإيجاد الحلول المناسبة على الدوام منعاً لأي تهديد من الممكن أن يؤثر على مسيرة التجارة العالمية.

ومن أهم آثار هذه المنظمة السلبية على دولة الكويت المساس بالسيادة الوطنية، حيث أثرت منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية من خلال التحكم في حصة دولة الكويت من

مردودات الشركات المخصخصة لجهات خارجية، أو حجب هذه النسبة عن الدولة كلياً، بالإضافة إلى منع الكويت من التحفظ على كثير من الإجراءات والقوانين، واشتراط المنظمة على الدولة تطبيقها وإن لم تتماش مع مصلحة الدولة.

كما أنه يتم التدخل بالسيادة الوطنية أيضاً من خلال فرض قوانين تحتم على دولة الكويت الإفصاح عن أية معلومات للمنظمة دون الحق بسيادة الدولة على تلك المعلومات، كما تحرم هذه المنظمة دولة الكويت من حقها في الملكية الفكرية في كافة الأعمال ومختلف المجالات والأنشطة، ناهيك عن تحكم المنظمة بالتعرفة والرسوم الجمركية التي تتعلق بسياسة الدولة وشؤونها المالية، إلّا أن جميع ذلك يُعد تدخلاً سافراً في سياسة الدولة وينتقص من سيادتها على أراضيها وعلى قانونها العام ومصالحها المختلفة.

ومن جانب آخر فرضت منظمة التجارة العالمية على دولة الكويت شروطاً عدة مقابل انضمام الدولة لمنظمة التجارة العالمية، جميع تلك الشروط تُفضي إلى تعاون دولة الكويت مع أية قرارات تفرضها المنظمة، دون الالتفات إلى تطبيق القانون الوطني العام للدولة، إذ يعتبر ذلك من أهم المؤشرات التي تنتقص سيادة الكويت الوطنية على أراضيها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1- أبوالوفا، أحمد (2004)، الوسيط في القانون الدولي العام، ط: 4، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

2- الأمانة العامة (2017)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2017.

3- أوصديق فوزي (2003)، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، ط: 2، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والطباعة، الجزائر.

4- باكير، راني محمود فضيان. أثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة في الوطن العربي 1995-2005، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك،2007.

5- تونسي، بن عامر (2000)، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط: 1، دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر.

6- جمعة صالح حسين (1998)، القضاء الدولي، ط: 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

7- حشاد، نبيل (2001)، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربية، مكتبة الأسرة للنشر والطباعة، القاهرة، مصر.

8- حكيمة، سماتي، أثر المنظمة العالمية للتجارة على السيادة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017.

9- حمدي، صلاح الدين أحمد (2002)، دراسات في القانون الدولي العام، منشورات ELGA، الجزائر.

10- خطاطبة، ليث محمود حسن (2011) قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن.

11- الرشيدي، ضيف الله دهيم عوض (2011) آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

12- صحيفة الرأي الكويتية (2012)، الكويت أمام التجارة العالمية: لماذا يقلقكم الشريك المحلي"، موقع الرأي، تاريخ الاسترداد: 2020/4/7،
https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=46375bb9-df0a-4c57-90e0-82f05a77c499

13- العايد، حسن عبد الله (2009)، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

14- عبد الناصر، ريهام (2019)، تاريخ انضمام الكويت لمنظمة التجارة العالمية، موقع المرسال، تاريخ الاسترداد 2020/4/7،
https://www.almrsal.com/post/762512

15- العجايب، ليلى (2016) تعريف منظمة التجارة العالمية، موقع موضوع الثقافي، تاريخ الاسترداد: 2020/4/7، https://mawdoo3.com.

16- غضبان مبروك (2005)، التصادم بين العولمة والسيادة (حقوق الإنسان أنموذجاً)، منشورات جامعة سطيف، الجزائر.

17- مصطفى، سلامة (1998)، قواعد الجات، ط: 1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

18- معيلي مليكة (2014)، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدولة، رسالة ماجستير، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

19- منظمة الأمم المتحدة (2003) تسوية النزاعات: منظمة التجارة العالمية"، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك.

المراجع الأجنبية

1- Afilalo A، Foster S. World Trade Organization's Antidiscrimination Jurisprudence: Free Trade، National Sovereignty، and Environmental Health in the Balance، The. Geo. Int'l Envtl. L. Rev.. 2002;15:633.
2- Bacik G. Hybrid sovereignty in the Arab Middle East: the cases of Kuwait، Jordan، and Iraq. Springer; 2007 Dec 25.
3- Baldwin، R. (2016). The World Trade Organization and the future of multilateralism. Journal of Economic Perspectives، 30(1)، 95-116.
4- Biswas، M. (2020). Nation Branding and Concept of Sovereignty in 'New Globalization': An Understanding on how India is Developing its own Nation Brand Identity in the Current Pandemic. Global Journal of Management And Business Research.
5- Brown BE، Macridis RC، editors. Comparative politics: notes and readings. Houghton Mifflin Harcourt P; 1996.
6- Cavros G. The Hidden Cost of Free Trade: The Impact of United States World Trade Organization Obligations on United States Environmental Law Sovereignty. ILSA J. Int'l & Comp. L.. 2002;9:563.
7- Charnovitz، S. (2004). The World Trade Organization in 2020. J. Int'l L & Int'l Rel.، 1، 167.
8- Chow، D. C. (2019). United States Unilateralism and the World Trade Organization. BU Int'l LJ، 37، 1.
9- Ciuriak، D. (2019). World Trade Organization 2.0: Reforming Multilateral Trade Rules for the Digital Age. CIGI Policy Brief، (152).
10- Hainsworth S. Sovereignty، Economic Integration، and the World Trade Organization. Osgoode Hall LJ. 1995;33:583.
11- Rights GI. the TRIPS Agreement. London and New York: Routledge; 2002.

12- Snyder، R. C.، Bruck، H. W.، Sapin، B.، Hudson، V.، Chollet، D.، &Goldgeier، J. (2002). Foreign policy decision making. New York: Palgrave Macmillan.

13- Van Apeldoorn، L. (2018). BEPS، tax sovereignty and global justice. Critical Review of International Social and Political Philosophy، 21(4)، 478-499.